المحاضرة الرابعة: ميزان المدفوعات

1- تعريف ميزان المدفوعات:

هو سجل محاسبي إحصائي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية (حقيقية، مالية، نقدية) التي تتم بين المقيمين في دولة ما و المقيمين في دول أخرى في فترة زمنية معينة عادة هي السنة.

يسمى مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي (شركات أو مؤسسات) يمارس نشاطه على التراب الوطني لفترة سنة على الأقل، و يستبعد من ذلك: الدبلوماسيون، السياح، رجال الجيش.

يضم ميزان المدفوعات جملة من المعلومات و البيانات التي يتم تجميعها من مصادر مختلفة: الجمارك، البنوك، الخزينة العمومية، الاستقصاءات و التحقيقات.

يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص ضعف أو قوة اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الاحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

2- مكونات ميزان المدفوعات:

يمكن تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى ما يلي:[1]

1.2.الحساب الجاري:

يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات و يضم المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) و المعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) و كذا حساب التحويلات وحيدة الجانب.

1.1.2.الميزان التجاري: تسجل فيه التجارة المنظورة أي صادرات وواردات السلع حيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن و الواردات في الجانب المدين.

---

[1] رواني بوحفص و سليمان دحو، "المالية الدولية"، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة و التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم المالية و المحاسبة، جامعة غرداية، 2020/2019، ص 23.

2.1.2.ميزان الخدمات: يسمى أيضا ميزان المعاملات غير المنظورة و يشمل كل أنواع الخدمات: نقل، تأمينات، أسفار، سياحة، بريد، بنوك، براءات الاختراع، دخول التوظيفات (أرباح الأسهم و فوائد السندات)...إلخ.

– تسجل صادرات الخدمات في الجانب الدائن كإنفاق الأجانب على السياحة في الداخل أو استخدامهم لشركة النقل الوطنية...إلخ.

–تسجل واردات الخدمات في الجانب المدين مثل مدفوعات المواطنين لشركة النقل الأجنبية، أو مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية...إلخ.

3.1.2.ميزان التحويلات من جانب واحد: هي عمليات غير تبادلية تتم من جانب واحد دون مقابل، إما تكون في شكل نقدي أو سلعي أو خدمي، كما قد تكون خاصة (من طرف أفراد أو مؤسسات أو منظمات) أو عامة (من طرف الدولة)، كما قد تكون إجبارية (كالتعويضات التي تدفعها الدول المهزومة في الحرب) أو غير إجبارية (كالمساعدات).

2.2.حساب رأس المال:

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال، أي كل العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية أو المديونية للدولة، و يميز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل و قصيرة الأجل كما يلي:

1.2.2.حساب رأس المال طويل الأجل: تمثل تحركات رؤوس الأموال من الداخل إلى الخارج و العكس خلال مدة تتجاوز السنة مثل الاستثمارات المباشرة، القروض طويلة الأجل.

–يسجل في الجانب الدائن القروض الأجنبية للداخل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل، أقساط سداد القروض الوطنية، حيث يترتب على هذه العمليات دخول نقود أجنبية للدولة.

– يسجل في الجانب المدين القروض الوطنية للخارج، الاستثمار الوطني في الخارج، أقساط سداد القروض الأجنبية، حيث يترتب على هذه العمليات مدفوعات للخارج.

2.2.2.حساب رأس المال قصير الأجل: هي التحركات التلقائية لرؤوس الأموال من البلد إلى الخارج و العكس خلال مدة لا تتجاوز السنة كالعملات الأجنبية و الودائع المصرفية و القروض قصيرة الأجل و الأوراق المالية قصيرة الأجل.

و أهم الأسباب التي تؤدي إلى التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ما يلي:

-اختلاف معدلات الفائدة ما بين الدول.

- لغرض المضاربة.

- الخوف من الظروف الاقتصادية و السياسية غير الملائمة.

3.2.حساب التسويات الرسمية (ميزان حركة الذهب و النقد الأجنبي):

يتم تسوية المدفوعات عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب و الذي كان وسيلة الدفع الأكثر قبولا في الوفاء بالالتزامات الدولية، حيث في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تسوي الدولة هذا العجز بتصدير الذهب إلى الخارج، و في حالة الفائض تشتري كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض.

3-التسجيل المحاسبي في ميزان المدفوعات:

المبدأ الأساسي لإعداد ميزان المدفوعات هو مبدأ القيد المزدوج، أي أن كل عملية تقيد في الجانبين الدائن و المدين أي هي عملية شراء و عملية بيع في نفس الوقت، بمعنى كل عملية تسجل مرتين الأولى بدلالة المعاملات و التي تعني تبادل السلعة أو الخدمة أو أصل مالي معين، و الثانية بدلالة التسويات و التي تعني المدفوعات النقدية التي تقابل كل معاملة، و قد تسبق التسويات المعاملات و أحيانا تتأخر عنها.

يرمز للجانب الدائن بالرمز (+) و للجانب المدين بالرمز (-)، يندرج تحت الجانب الدائن كافة العمليات التي تحصل بموجبها الدولة على ايرادات (مقبوضات) من العالم الخارجي، و تندرج تحت الجانب المدين كافة العمليات التي تؤدي بموجبها الدولة مدفوعات للعالم الخارجي، و من ثم فإن ميزان المدفوعات محاسبيا سيكون دائما متوازنا باعتبار أن قيم الجانب الدائن ستكون

مساوية بالضرورة لقيم الجانب المدين، لكن هذا التوازن المحاسبي لا يحون دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية.

4- الاختلال في ميزان المدفوعات:

مادام ميزان المدفوعات متوازن دائما من الناحية المحاسبية فإن الاختلال الذي نقصده هو الاختلال الاقتصادي لا المحاسبي، و هو أنواع عديدة أهمها:[2]

1.4.الاختلال المؤقت: و ينقسم بدوره إلى عدة أنواع هي:

1.1.4.الاختلال العارض (الطارئ): ينجم عن أسباب طارئة و سرعان ما يتلاشى لزوال أسبابه دون الحاجة الى تدخل أو يحتاج علاجه إلى الديون القصيرة الأجل أو الموارد الخاصة، و من أمثلته: اضطرابات سياسية في أسواق التصدير، تعرض المحصول الزراعي لإحدى الكوارث الطبيعية، تدهور شروط التبادل أي انخفاض أسعار الصادرات و ارتفاع أسعار الواردات...إلخ.

2.1.4.الاختلال الموسمي: يحدث في البلدان الزراعية، حيث يكون اختلال ميزان المدفوعات في موسم معين ثم يعود للتعادل خلال الفترة محل الدراسة.

3.1.4.الاختلال الدوري: و هو الذي يحدث بشكل دوري و يصيب الدول الرأسمالية.

4.1.4.الاختلال الاتجاهي: يصيب ميزان مدفوعات بعض الدول، خلال فترات التنمية الأولى أين يزداد الطلب على الواردات من المواد الأولية و السلع الوسيطة و التجهيزات، دون أن يقابل ذلك نفس الوتيرة من الصادرات، و عندها يحدث الاختلال الذي يتم تسويته عادة عن طريق تحركات رؤوس الأموال طويلة المدى.

2.4.الاختلال الدائم: هو اختلال دائم يتسم بديمومة أسبابه و المتمثلة عادة في عدم مرونة الجهاز الانتاجي، و الظروف الاقتصادية غير الملائمة بشكل دائم، و تغير هيكل العرض و الطلب العالميين على السلع...إلخ، و تعاني معظم الدول النامية و بحدة من الاختلال الدائم مما

---

[2] رواني بوحفص و سليمان دحو، (مرجع سبق ذكره)، ص 24.

انجر عنه استنزاف الدولة لمواردها من العملات الأجنبية و الذهب و من ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي بشتى أنواعه.

5-تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك طريقتان:

1.5.علاج الاختلال بالاعتماد على آلية السوق:

1.1.5.آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية: تتلخص هذه النظرية في أنه يمكن ارجاع ميزان المدفوعات الى حالة التوازن انطلاقا من تغيرات الأسعار و تأثيرها على حجم الصادرات و الواردات.

حيث عند وجود اختلال في ميزان المدفوعات بحالة فائض يؤدي ذلك الى زيادة احتياطات الدولة من العملة الصعبة، الأمر الذي يؤدي الى زيادة الكتلة النقدية المحلية، هذه الأخيرة تتسبب في ارتفاع الأسعار (باعتبار أن النقود حسب الكلاسيكيين هي حيادية و لا تؤثر سوى على الأسعار)، مما يؤدي إلى زيادة أسعار الصادرات، فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات و يبدأ الفائض بالزوال شيئا فشيئا، حتى يصل إلى حالة التوازن، و العكس يحدث في حالة اختلال ميزان المدفوعات بحالة العجز.

و لكون فرضيات النظرية الكلاسيكية غير واقعية تم التخلي عنها عند حدوث أزمة الكساد 1929 و اعتماد النظرية الكينزية.

2.1.5. آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية: تعتمد في تحليلها لميزان المدفوعات على تغيرات الدخل و على مضاعف التجارة الخارجية و الميل الحدي للاستيراد.

حيث اذا كان ميزان المدفوعات مختل بحالة الفائض ما يعني أن الصادرات أكبر من الواردات، هذا سيؤدي الى زيادة الدخل الوطني طبقا لمضاعف التجارة الخارجية، و زيادة الدخل تؤدي الى زيادة الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، و من ثم يميل الفائض إلى الزوال، و العكس يحدث في حالة عجز ميزان المدفوعات.

3.1.5. آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية: تعتمد هذه الآلية على تغيرات معدلات الفائدة.

حيث إذا كان ميزان المدفوعات مختل بحالة الفائض هذا يؤدي إلى زيادة العملة الصعبة و من ثم زيادة الكتلة النقدية الوطنية، الأمر الذي يزيد من كمية الموارد المتاحة للإقراض على مستوى البنوك التجارية و بالتالي تنخفض معدلات الفائدة، الأمر الذي يتسبب في خروج رؤوس الأموال من هذه الدولة لصالح دول أخرى ذات معدلات فائدة مرتفعة، مما يؤدي الى زوال الفائض، و الأمر يحدث بعكس ذلك في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات.

2.5.علاج الاختلال بالاعتماد على تدخل الدولة: تلجأ الدولة إلى العديد من السياسات لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات منها: الرقابة على الصرف، فرض الرسوم الجمركية، وضع القيود الكمية المختلفة، تخفيض سعر الصرف، تقديم الدعم و الاعانات للصادرات...إلخ، و هي كلها اجراءات تعالج عجز ميزان المدفوعات.